联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

الاجتماع المشترك

الدورة الثامنة والعشرون بعد المائة للجنة البرنامج والدورة الثمانون بعد المائة للجنة المالية

روما، 8 يونيو/حزيران 2020

آخر المعلومات عن كوفيد-19 وتداعياته على الأمن الغذائي والنظم الغذائية

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Máximo Torero Cullen

كبير الخبراء الاقتصاديين

إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

الهاتف: 50869 570 06 39+

يمكن طباعة هذه الوثيقة عند الطلب انسجامًا مع مبادرة منظمة الأغذية والزراعة للحد قدر المستطاع من أثرها على البيئة وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

الموجز

- ستؤدي الآثار المجتمعة لكوفيد-19، وتدابير القضاء عليه، والانكماش العالمي الذي نتج عنه إلى تفاقم الجوع وسوء التغذية، وبالتالي إلى ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع والفقر، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل التي تعتمد على استيراد الأغذية. ومن المحتمل أن يقضي ذلك على التقدم المحرز في مجال الحدّ من الفقر على مدى عقد من الزمن.

- وتعمل منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) على تقييم التهديد الذي يمثله كوفيد-19 بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية وعلى توفير السياسات القائمة على الأدلة للبلدان الأعضاء. وخلافًا للأزمة الغذائية التي ظهرت في 2007-2008، لا يتمثل التحدي اليوم في توافر الأغذية إنما في الحصول عليها. وفي حين لا تزال سلاسل الإمدادات الغذائية متماسكة، بدأت البلدان تعاني من الانكماش، الأمر الذي يشكل تهديدًا خطيرًا بما أن التباطؤ الاقتصادي يؤدي إلى تفاقم الجوع. وتشير تقديرات المنظمة إلى أن ما يصل إلى 80.3 ملايين شخص قد يعانون من الجوع بسبب تراجع النمو الاقتصادي.

- وسيتراجع الطلب على الأغذية مع ارتفاع عدد العاطلين عن العمل. ويتوقف مدى تأثير الجائحة على الطلب على الأغذية على حدّة الصدمة الاقتصادية وطولها، وإمكانية الحصول على الائتمان، وبرامج شبكات الأمان الاجتماعي. ولهذا السبب، يجب أن تكون تدابير التحفيز الاقتصادي المعتمدة في جميع البلدان موجّهة نحو تلبية الاحتياجات الغذائية للأشخاص الأشد ضعفًا. فمن دون الحصول على الأغذية والتغذية، لا يمكن المحافظة على الصحة الجيّدة.

- وتسلّط هذه الوثيقة الضوء على جهود المنظمة الرامية إلى تقييم أثر كوفيد-19 على الأغذية والزراعة في العالم وإلى دعم تحليلات السياسات. وقد دعت المنظمة أيضًا إلى عقد اجتماعات رفيعة المستوى لتشجيع الأعضاء على العمل بشكل متضافر للتغلّب على التحديات الناجمة عن هذه الجائحة. وتعمل المنظمة كذلك مع الفرق القطرية للأمم المتحدة ووكالات أخرى لتعزيز الجهود الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي خلال الجائحة.

التوجيهات المطلوبة من الاجتماع المشترك ولجنة البرنامج

- إن الاجتماع المشترك ولجنة البرنامج مدعوان إلى أخذ العلم بالتقدم المحرز وإصدار التوجيهات حسب الاقتضاء.

معلومات أساسية

1- من المتوقع أن تؤدي الآثار المجتمعة لتفشي جائحة كوفيد-19 في العالم وتدابير القضاء عليها والانكماش العالمي إلى اختلالات في أداء النظم الغذائية، الأمر الذي يلحق أضرارًا وخيمةً بالصحة والتغذية. ويشهد اليوم 135 مليون شخص في 55 بلدًا أزمة حادة في ما يتعلّق بالأغذية وسبل العيش.[1] وهناك 183 مليون شخص إضافي على شفير المعاناة من انعدام الأمن الغذائي. ويعاني 75 مليون طفل دون سنّ الخامسة من التقزم و17 مليون طفل من الهزال.[2]

2- ومن دون التدخلات المبكرة لإنقاذ الأرواح واستعادة سبل العيش، يمكن أن يرتفع عدد الجياع ارتفاعًا حادًا. وإنّ ما يصل إلى 580 مليون شخص كانوا قد أفلتوا من براثن الفقر خلال العقد الأخير قد يقعون في براثنه مرّة أخرى، ما يعكس مسار التقدم المحرز في مجال الحد من الفقر على مدى عقد من الزمن.[3] وذلك يعني أن عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد سيرتفع بوتيرة أسرع بكثير مما باستطاعة العالم أن يتعامل معها.

3- وكان الجوع آخذًا في الازدياد بالفعل في العالم حتى قبل كوفيد-19. وعلى الرغم من وفرة الأغذية المتاحة، تبقى أوجه عدم المساواة في الحصول على الأنماط الغذائية الصحية مشكلة أساسية. ولقد كشفت الجائحة عن مواطن الضعف في النظم الغذائية، لا سيما بالنسبة إلى الفئات السكانية الأكثر تهميشًا في جميع البلدان.

أوّلًا- تقييم منظمة الأغذية والزراعة للتهديد الذي يمثله كوفيد-19 بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية، والإجراءات الموصى بها

ألف- لماذا يجب أن تكون الوقاية من الجوع في صلب برامج التحفيز

4- لا يتمثل التحدي اليوم في توافر الأغذية وإنما في الحصول عليها. وتهدّد الجائحة بإلحاق الضرر بالاقتصاد العالمي بدرجة لم يسبق لها مثيل منذ الكساد الكبير. ويشكل ذلك تهديدًا خطيرًا لأنه يعني أن الأشخاص الذين يتعيّن عليهم كسب أجر للحصول على الطعام قد يخسرون دخلهم وقدرتهم على شراء الأغذية. وفي حين تسعى البلدان إلى تحقيق التوازن بين المحافظة على سلامة الناس وإعادة تحريك عجلة الاقتصاد عبر التخفيف من تدابير الإغلاق التام، عليها أن تحمي قدرة الفقراء والضعفاء على الحصول على الأغذية والتغذية.

5- وشكّل تعطيل سلاسل الإمدادات الغذائية مصدر قلق في بادئ الأمر. فقد فرضت بعض البلدان قيودًا على التصدير بصورة متعجّلة، وتم تأخير رسو السفن المحمّلة بالفاكهة والخضار. وأدى الشراء بدافع الهلع إلى قيام

---

[1] هم في المرحلة 3 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، وهو مقياس عالمي مشترك لتصنيف حدّة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وفداحتهما: www.ipcinfo.org/manual/overview/en/.

[2] التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية: GRFC_2020_ONLINE_200420.pdf

[3] التقديرات بشأن أثر كوفيد-19 على الفقر في العالم: www.wider.unu.edu/sites/default/files/Publications/Working-paper/PDF/wp2020-43.pdf

المستهلكين بتخزين الأغذية. ولكن تجري معالجة هذه المشاكل كلّما طرحت. وتفرض 10 بلدان فقط قيودًا تجارية في الوقت الراهن، ما يمثل 5 في المائة من حصة التجارة العالمية في الأغذية. وعلى سبيل المقارنة، فرض 33 بلدًا قيودًا تجارية خلال الأزمة الغذائية في 2007-2008، ما يمثل 28 في المائة من حصة التجارة العالمية. وإنه من الضروري أن تحافظ البلدان على سير عمل سلاسل الإمدادات الغذائية.

6- ومن المرجّح أن تتسبب جائحة كوفيد-19 بانكماشٍ عالميٍ حاد، ويُعد التباطؤ الاقتصادي واحدًا من العوامل الرئيسية التي تقوّض الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية.[4] ولقد تراجع الطلب على التصدير وتوقّفت الحركة السياحية. وهذا الأمر مضرّ بصفة خاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعد أيضًا بلدانًا مستوردة للأغذية. ولقد تراجعت التحويلات المالية. وتعاني البلدان المصدّرة للنفط مثل نيجيريا وتشاد وليبيا والجزائر وأنغولا، من مصاعب مالية في ظل تجميد الطلب. وأدى هبوط أسعار النفط إلى إضعاف العملات المحلية مقابل الدولار مما جعل سداد الديون للبلدان الأخرى أمرًا شبه مستحيل. وتواجه البلدان التي تعتمد على القطن والسلع المعدنية أيضًا مصاعب مالية.

7- وإن البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، لا سيما تلك التي لديها أدنى مستويات دخل وأكبر عدد من الجياع والفقراء، متأثرة بشكل خطير. وتفتقر هذه البلدان إلى القدرات والأموال لتحفيز الاقتصاد وحماية سبل عيش الأشخاص الأشد ضعفًا، لذلك فإنها ستحتاج إلى قدرٍ كبيرٍ من التمويل من الدائنين الدوليين. ولقد طلب كلّ من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تعليق القروض الثنائية وأتاحا التمويل الطارئ لهذه البلدان.[5]

8- وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي سيؤدي إلى زيادة النقص التغذوي، لا سيما في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض والبلدان المستوردة الصافية للأغذية. وبالاستناد إلى ثلاثة سيناريوهات، تقدّر المنظمة أن تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنقطتين مئويتين (2) سيؤدي إلى انضمام 14.4 ملايين نسمة إلى صفوف الجياع؛ فيما سيؤدي التراجع بمقدار 5 نقاط مئوية إلى ارتفاع عدد الجياع بمقدار 38.2 مليون نسمة؛ وسيؤدي الانخفاض بمقدار 10 نقاط مئوية إلى معاناة 80.3 ملايين نسمة إضافية من الجوع.[6] ولا تنظر هذه التقديرات في الأثر الطويل الأجل المترتب عن عدم المساواة في حصول الضعفاء على الأغذية في البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المصدّرة الصافية للأغذية.

9- وينبغي على تدابير التحفيز المتخذة في جميع البلدان أن تلبي احتياجات الأشخاص الأشد ضعفًا عبر تحسين المساعدة الغذائية الطارئة. فمن دون الحصول على الأغذية المغذّية، لا يمكن المحافظة على الصحة الجيّدة. وفي ظل عمليات التسريح الكثيفة، تكافح العائلات لتوفير الأغذية. وإن إغلاق المدارس في جميع أنحاء العالم يعني أن عددًا لا يحصى من الأطفال سيفوّت فرصة الحصول على الوجبات المدرسية الضرورية.

---

[4] تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2019

[5] وكالة رويترز: www.reuters.com/article/us-health-coronavirus-aid-factbox/factbox-imf-world-bank-disburse-funds-to-help-countries-battle-pandemic-idUSKBN22002G

[6] الانكماش الاقتصادي العالم نتيجة كوفيد-19: www.fao.org/3/ca8800en/CA8800EN.pdf

10- وينبغي أن تبقى قنوات التجارة العالمية مفتوحة. فلا يمكن لأسواق الأغذية العالمية أن تعمل من دون التجارة المفتوحة. وإن البلدان التي تعتمد على الأغذية المستوردة ضعيفة في ظلّ تباطؤ حركة الشحنات وتراجع قيمة عملاتها. ومن المرجّح أن تشهد غالبية البلدان ارتفاعًا في أسعار المواد الغذائية. ويشكل تحسين الشفافية في الأسواق والتنسيق بين الشركاء التجاريين وتجنّب القيود التجارية، آليات لتحفيز الاستهلاك والإنتاج والمحافظة على عمل سلاسل الإمدادات الغذائية. [7]

11- ويجب تخصيص الموارد للقطاعات والأعمال التجارية الرئيسية، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويُعدّ ضمان وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق أمرًا بالغ الأهمية. ويحتاج هؤلاء أيضًا إلى الإعانات النقدية وإلى الحصول على التمويل من أجل مواصلة إنتاج الأغذية. ويمكن للعاملين في مجال الرعاية الصحية في الموقع أن يحرصوا على ألاّ يتعرض العاملون للمرض. ويحتاج جميع العمال إلى المعدات الواقية. وينبغي أيضًا تأهيل المستودعات ومعامل التجهيز بما يتيح للعمال ممارسة التباعد الاجتماعي. ويجب منح العمال المهاجرين تأشيرات الدخول ليتمكنوا من العمل في المزارع وفي المصانع.

12- وتشكل جائحة فيروس كورونا نداءً ملحًا لمعالجة مسألة عدم المساواة القائمة منذ وقت طويل. وتتمثل واحدة من طرق المعالجة في توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية لتتمكن الأسر الضعيفة من الحصول على النقد وتعليق دفع الضرائب وعمليات الرهن. ويجب توفير التغطية للذين كانوا يفتقرون إليها سابقًا. وتشكل أفريقيا الإقليم الوحيد الذي يفتقر إلى برامج الحماية الاجتماعية. وسيشهد الإقليم تباطؤًا اقتصاديًا واختلالات في العرض والطلب، فضلًا عن أزمة صحية خطيرة مع انتشار فيروس كورونا.

13- وفي الأجل الطويل، ينبغي اتخاذ تدابير تحفيزية من أجل التصدي للتهديدات الحالية الماثلة أمام الأمن الغذائي بما يسمح ببناء قدرة النظم الغذائية على الصمود لتكون مستعدة بشكل أفضل لمواجهة الجائحات المستقبلية. ويعني ذلك أنه يجب تحويل النظم الغذائية لكي تساعد على المحافظة على الصحة التغذوية لصغار المنتجين والصيادين والرعاة، وعلى استخدام الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية على نحو مستدام.

باء- تقييم التأثير المستمر لكوفيد-19 من أجل تصميم التدخلات

14- يعتبر كوفيد-19 فريدًا من نوعه لجهة تشكيله صدمة مزدوجة على صعيدي العرض والطلب تتجلى في مراحل زمنية مختلفة. فمن جانب العرض، تختلف الآراء بشدّة بشأن مدّة الصدمة وكيفية تأثيرها على الأسواق الدولية والمحلية، والتدابير العلاجية التي يمكنها أن تخفّف من تأثيرها بأفضل طريقة ممكنة. ومن جانب الطلب، هناك توافق عام على أن الطلب على المنتجات الزراعية والتجارة فيها سيشهدان تباطؤًا بسبب انكماش النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة.

[7] كوفيد-19 والمخاطر على سلاسل الإمدادات الغذائية: www.fao.org/documents/card/en/c/ca8388en

15- وعمدت المنظمة إلى تقييم تعرّض البلدان للعديد من قنوات الانتقال التي يمكن أن تؤثر الجائحة من خلالها على أسواق المواد الغذائية والزراعية.[8] وعلى صعيد العرض، نظرت المنظمة في المدخلات الوسيطة ورأس المال الثابت واليد العاملة والصادرات الزراعية. وعلى صعيد الطلب، درست المنظمة الآثار المترتّبة على النفقات الغذائية والواردات الزراعية. كما أنها صنّفت البلدان بالاستناد إلى درجات التعرّض.

16- وإن النظم الزراعية في البلدان المرتفعة والمنخفضة الدخل معرّضة للآثار المترتبة عن أسواق الائتمان. ويمكن لأمريكا الشمالية التي يعد نظامها الزراعي أكثر كثافة لرأس المال، أن تستفيد من أسعار الفائدة المنخفضة. ويؤدي نقص المدخلات، بما في ذلك تدنّي الإمدادات من مبيدات الآفات، إلى عرقلة الجهود الرامية إلى احتواء تفشي الآفات من قبيل الجراد في شرق أفريقيا. وأصبح نقص اليد العاملة المحلية والعمال المهاجرين الموسميين يطرح مشكلة في كل مكان. فقد عرّض البلدان المنخفضة الدخل لاختلالات مباشرة في عرض اليد العاملة. كما أنه أثّر على إنتاج الفاكهة والخضار واللحوم ومنتجات الألبان، الذي يتسم بكثافة اليد العاملة. ولقد أدى الهبوط الحاد في أسعار النفط والمعادن إلى إضعاف العملات المحلية في البلدان المصدّرة للسلع الأساسية، مما دفع بعضها إلى فرض قيود على التصدير لحماية الإمدادات المحلية.

17- وتختلف حالة العرض والطلب الحالية اختلافًا كبيرًا عما كانت عليه خلال أزمة المواد الغذائية العالمية في 2007-2008. فمخزونات الحبوب أكبر بكثير اليوم وموسم الحصاد مؤاتٍ هذا العام. ولكن نظرًا إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فإنه من المحتمل أن يشهد الطلب على الأغذية ركودًا أو تراجعًا. وسيكون الطلب في القطاع غير الغذائي محدودًا بسبب تدني أسعار النفط. ورغم احتمال وجود اختناقات لوجستية، من غير المحتمل أن تنتج الأزمة الغذائية العالمية عن نقص في الإمدادات. ويمكن للانكماش الحاد أن يؤدي إلى معاناة الناس في البلدان المنخفضة الدخل من أزمة غذائية ناجمة عن نقص في المداخيل وليس عن ارتفاع في أسعار الأغذية.

18- والأهم من ذلك أنّ الطلب على الأغذية سيتراجع مع ارتفاع عدد العاطلين عن العمل. ويتوقف مدى تأثير الجائحة على الطلب على الأغذية على حدّة الصدمة الاقتصادية ومدتها وتوافر المدّخرات والحصول على القروض، وبرامج شبكات الأمان الاجتماعي.

ثانيًا- استجابة منظمة الأغذية والزراعة لكوفيد-19 حتى الآن

19- اعتمدت المنظمة مجموعة من الأدوات لتقييم أثر كوفيد-19 على الأغذية والزراعة في العالم ولدعم تحليلات السياسات. كما أنها دعت إلى عقد اجتماعات رفيعة المستوى لتشجيع الأعضاء على العمل بشكل متضافر للتغلّب على التحديات الناجمة عن هذه الجائحة.

[8] قنوات الانتقال إلى الأغذية والزراعة: http://www.fao.org/3/ca8430en/CA8430EN.pdf

ألف- العروض الموجزة لصنع السياسات القائمة على الأدلة

20- أصدرت المنظمة حتى تاريخه 38 عرضًا موجزًا للسياسات تضمنت تقييمًا كميًا ونوعيًا لأثر الجائحة على سلاسل الإمدادات الغذائية، والتجارة في الأغذية وأسواق الأغذية، والمنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة، والنظم الغذائية القادرة على الصمود.[9]

باء- إدارة البيانات وتحليلها

21- تقوم المنظمة بواسطة البيانات الضخمة برصد التجارة، وجمع المعلومات عن القضايا اللوجستية، وتقييم كيفية إيجاد حلول للمشاكل، وإرسال الإشارات إلى السوق للحد من عدم اليقين.[10] وعلى سبيل المثال، يحدث التأخير الأساسي في الشحن خلال تفريغ الحمولة. فبات الأمر يتطلّب الآن ثلاثة أيام بدلًا من يوم واحد بسبب القيود المفروضة على اليد العاملة في الموانئ. ويعتبر التأخير أمرًا مكلفًا بالنسبة إلى المصدّرين ولكنهم تمكّنوا من التعويض عنه بفضل المكاسب التي حقّقوها في أسعار الصرف. وعمليات الشحن البحري العالمي مستمرّة على الرغم من التأخير.

22- ولتعزيز الإمدادات الغذائية، تعمل المنظمة مع البلدان لتحليل الظروف الزراعية والإيكولوجية فيها وإسداء المشورة إليها بشأن متى وأين يجب زرع المحاصيل الأساسية الرئيسية وحصادها.[11] ويمكن إضافة المعلومات عن تفشي فيروس كوفيد-19 على المستوى دون الوطني، إلى الجداول الزمنية للمحاصيل التي تبيّن الفترات الحساسة التي يجب أن تحصل فيها عمليات الزرع والحصاد. ويمكن أن يساعد ذلك البلدان على التخطيط بطريقة استراتيجية لعمليات الحرث والزرع والحصاد بغية ضمان استمرار توافر الإمدادات الغذائية قبل فترات الإغلاق التام وخلالها وبعدها.

23- وتوفّر المنظمة من خلال استضافتها نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية، وهو مبادرة أطلقتها مجموعة العشرين، المزيد من الشفافية والمعلومات عن ظروف السوق، من الإنتاج والاستهلاك إلى المخزونات والأسعار، للبلدان والمستثمرين.[12] ولقد شجّعت هذه المعلومات عن السوق البلدان على عدم اللجوء إلى السياسات المضلّلة التي تم اعتمادها في 2007-2008. وتستخدم المنظمة أيضًا تحليل القرارات المتعلقة بسياسات الأغذية والزراعة للمساعدة على ضمان عمل الأسواق العالمية بطريقة سلسة.[13]

[9] http://www.fao.org/2019-ncov/resources/policy-briefs/ar/

[10] أداة منظمة الأغذية والزراعة للبيانات الضخمة الخاصة بالسلاسل الغذائية: https://datalab.review.fao.org

[11] الجداول الزمنية للمحاصيل: http://www.fao.org/2019-ncov/covid-19-crop-calendars/ar

[12] نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية: http://www.amis-outlook.org/

[13] تحليل القرارات المتعلقة بسياسات الأغذية والزراعة: http://www.fao.org/news/story/ar/item/1270451/icode

جيم- الاجتماعات الرفيعة المستوى

24- شـــاركت المنظمة في اجتماع قادة مجموعة العشـــرين واجتماع وزراء الزراعة في بلدان المجموعة. وعقدت المنظمة أيضًا عددًا من الاجتماعات مع الوزراء للحرص على أن البلدان تصنّف الأغذية والزراعة كخدمات أساسية خلال فترات الإغلاق التام. وعُقد أحد الاجتماعات الافتراضية في 16 أبريل/نيسان بمشاركة 45 وزيرًا من أعضاء الاتحاد الأفريقي وتوّج بإعلان لحماية أشد الشرائح السكانية ضعفًا في أفريقيا.[14] وساعدت المنظمة في أبريل/نيسان أيضًا، وزراء الزراعة من 25 بلدًا في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على التوقيع على اتفاق لتضافر القوى من أجل حماية الإمدادات الغذائية لسكان الإقليم البالغ عددهم 620 مليون نسمة. [15]

دال- البيانات المشتركة

25- أصـــدر الســـيد شـــو دونيو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، في 31 مارس/آذار بيانًا مشـــتركًا مع المديرَين العامين لمنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية بشأن التخفيف من آثر كوفيد-19 على التجارة في الأغذية وأسواق الأغذية.[16]وقد حثّ المدراء العامون في بيانهم المشـــترك البلدان على العمل معًا والامتناع عن فرض قيود تجارية لتجنّب حدوث نقص في الأغذية خلال الجائحة.

26- واعتمد وزراء الزراعة في بلدان مجموعة العشـــرين بيانًا في 21 أبريل/نيســـان تعهّدوا فيه بتحســـين التعاون العالمي وتيســـير التدفقات التجارية للمنتجات الزراعية من أجل المحافظة على الأمن الغذائي والتغذية في العالم.[17] ويأتي هذا البيان بعد شـهرٍ من حثّ المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة الوزراء على حماية الوصـول إلى الأغذية المأمونة والتغذية بوصـفهما جزءًا أساسيًا من الاستجابة الصحية لكوفيد-19. وعلاوة على ذلك، أصدرت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصـــندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي بيانًا مشـــتركًا عشـــية انعقاد اجتماع وزراء الزراعة في مجموعة العشرين.

ثالثًا- دور منظمة الأغذية والزراعة في استجابة منظومة الأمم المتحدة لكوفيد-19

27- تشـارك منظمة الأغذية والزراعة في خطة الاسـتجابة الإنسـانية العالمية وتتعاون حاليًا مع مكتب تنسـيق الشـؤون الإنسـانية التابع للأمم المتحدة من أجل وضـع اللمسـات الأخيرة على النداء المنقح. وتتوقّع المنظمة زيادة الحاجة إلى دعم

[14] اجتماع الاتحاد الأفريقي: http://www.fao.org/news/story/ar/item/1271509/icode

[15] الوزراء في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي:
www.fao.org/fileadmin/user_upload/rlc/docs/covid19/statement_ministers_of_agriculture_25_countries.pdf.

[16] البيان المشترك الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية:
http://www.fao.org/news/story/ar/item/1268969/icode

[17] البيان الوزاري لمجموعة العشرين: G20.org/en/media/Documents/G20_Agriculture%20Ministers%20Meeting_Statement_EN.pdf

سبل العيش القائمة على الزراعة بنسبة 30 في المائة في البلدان المشمولة في الاستجابة الإنسانية المنقحة والبالغ عددها 30 بلدًا.

28- وتشارك المنظمة في العديد من مبادرات التواصل الإنساني التابعة للأمم المتحدة وفي الدعوة الجماعية، الأمر الذي يشير إلى احتمال حدوث أزمة ضمن أزمة كوفيد-19.

29- وتعمل المنظمة أيضًا مع الفرق القطرية للأمم المتحدة ووكالات أخرى على جمع البيانات وتحليلها وعلى إعادة برمجة المساعدة وتعزيزها. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية مثلًا، تتعاون المنظمة على نحو وثيق مع برنامج الأغذية العالمي وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في إطار الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية.

30- وتنشط المنظمة في مجموعة العمل الفنية المعنية بكوفيد-19 التابعة لمجموعة الأمن الغذائي العالمي حيث تقدم المشورة الفنية للمحافظة على المساعدة لسبل العيش أثناء فرض القيود المتصلة بكوفيد-19 ولتلبية الاحتياجات الناشئة.

31- وتتعاون المنظمة مع برنامج الأغذية العالمي في مجال جمع البيانات وتحليلها، الأمر الذي سيوفّر في الوقت الحقيقي آخر المعلومات عن الوضع الميداني لانعدام الأمن الغذائي الحاد نتيجة القيود المتصلة بكوفيد-19. ويمكن لهذا التحليل أن يوجّه الاستجابة السريعة لتجنّب الأزمات الغذائية.

32- وعقدت المنظمة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية جلسات إحاطة للأعضاء في نيويورك وروما وجنيف ونيروبي بشأن جهود الأمم المتحدة الرامية إلى التخفيف من آثار تفشي الجراد الصحراوي. وشملت جلسات الإحاطة مجموعة العمل المعنية بالأمن الغذائي والتغذية التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

33- وبفضل الدعم الذي قدمته المنظمة للتصدي للجراد الصحراوي بقيادة الحكومة، تم إنقاذ 720 000 طن من الحبوب التي تكفي لإطعام حوالي 5 ملايين شخص على مدى سنة واحدة. وتم تجنّب الأضرار بالمراعي ووحدات الثروة الحيوانية المدارية، ما جنّب 350 000 أسرة رعوية إضافية فقدان سبل عيشها.

34- وتقوم المنظمة بتنقيح ندائها المتعلّق بالجراد مع توقّع وصول موجة جديدة من الجراد إلى شرق أفريقيا وانتشارها في اليمن وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان باتجاه الهند، في الوقت الذي يتم فيه رصد خطر انتشارها في غرب أفريقيا.

35- وتحتاج منظمة الأغذية والزراعة ومنظومة الأمم المتحدة إلى إقامة رابط بين الطوارئ الصحية والطوارئ الغذائية والتنمية. وتعمل عشرة كيانات معًا للتوصل إلى فهم مشترك لكيفية إقامة رابط بين الاستجابة الإنسانية والقدرة على الصمود وجهود التنمية.

36- ويجب أن تستعدّ منظمة الأغذية والزراعة ومنظومة الأمم المتحدة لاحتمال ظهور موجة ثانية من كوفيد-19. ويتعيّن عليهما زيادة القدرة على الصمود وتحديد السبل التي يمكن من خلالها تطبيق التدابير الصحية من دون التأثير على مداخيل الناس.

37- وتحتاج منظمة الأغذية والزراعة ومنظومة الأمم المتحدة إلى تنسيق جهودهما. ويمكن أن يساعد التقسيم الواضح للعمل بفضل الخبرة الفنية للوكالات والوكالات المتخصصة، على تجنّب الازدواجية في الجهود.

رابعًا- التوجيهات المطلوبة من الاجتماع المشترك ولجنة البرنامج

38- إن الاجتماع المشترك ولجنة البرنامج مدعوان إلى أخذ العلم بالتقدم المحرز وإصدار التوجيهات حسب الاقتضاء.